

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية Global Islamic Economics Magazine



مجلة شهرية علمية إلكترونية تصدر عن جامعة كاي بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

العدد / 86 / ذو القعدة 1440 هـ الموافق تموز / يوليو 2019 م



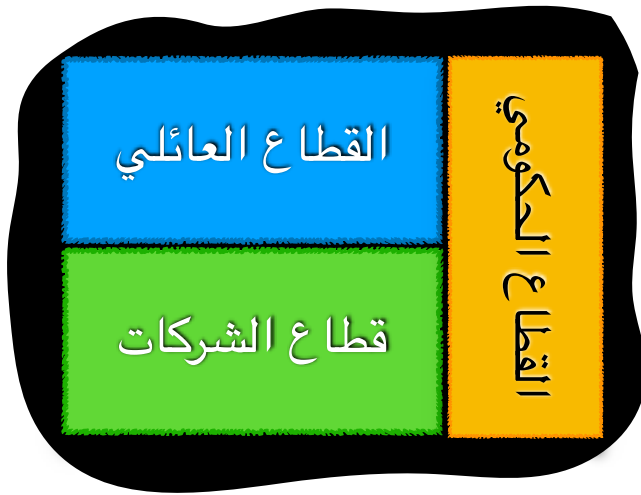
ثقافة الديون واستئناسها

ثقافة الديون واستنساخها

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

تناولنا في العدد (٨٥) السابق مقالا عن: شرعنة السرقة بين موريس آليه والنظرية النقدية الحديثة، وحيث أن إضفاء الشرعية لا يكون إلا من قبل مشرعين أو مؤسسات تشريعية؛ فكانت البنوك المركزية العالمية - في حالتنا - بقيادة الفيدرالي الأمريكي هي سبيل تلك السرقات المشرعة؛ لأن من يقوم بها مؤسسات تتبع الحكومة المعترف بها والتي تمثل بدورها أفرادها وشعبها. لكن إذا كان جمهور الناس هم من ينتخب أولئك المشرعين؛ فكيف يقبلون من يأخذ أموالهم بغير حق؟



إن الوسيلة لتحقيق ما سبق، هي إشاعة فوضى الديون واستمراء ثقافتها بين الناس وبين الشركات وطبعا بين الحكومات؛ لتصبح الأمور متجانسة متآلفة لا يبدو فيها أي شيء متنافر أو غير مألوف.

فكيف يتم إشاعة ثقافة الديون في المجتمعات؟ باستعراض ديون القطاعات الثلاثة؛ القطاع العائلي وقطاع الشركات والقطاع الحكومي، المشكلة لأي مجتمع نتبين فعلاً شيوع ثقافة الدين.

ديون القطاع العائلي - الحالة الأمريكية نموذجاً :-

تشمل ديون القطاع العائلي^١؛ المستهلكين على قروض السيارات، وقروض الطلاب، وديون بطاقات الائتمان، والقروض الشخصية، وتستثنى ديون الإسكان كالقروض العقارية. ويرأي الاقتصاديين الأمريكيين يساعد ازدياد ديون المستهلكين بدعم الاقتصاد الأمريكي لأن معناه وجود مدينين لأموال ليست لديهم؛ بل سيكون لهم حساب في المستقبل.

قروض البطاقات الائتمانية: ارتفع دين بطاقات الائتمان والائتمان الدائر كالاتمان الشخصي في الربع الأول من عام ٢٠١٩ بنسبة ٤.٣٪ مقارنة بالربع الأول من العام الماضي إلى تريليون دولار. وتمثل بطاقات الائتمان عنصراً رئيسياً في أرباح الصناعة المصرفية. حيث يبلغ متوسط سعر الفائدة عليها في البنوك التجارية ١٥.١٪ ومتوسط

^١ Wolf Richter, The State of the American Debt Slaves, Q1 2019, May 8, 2019, [link](#)

سعر الفائدة المقدّر هو ١٦.٩٪، وباعتبار التريلليون دولار من الأرصدة الدائنة المستحقة؛ فهذا يصل إلى (١٥٠-١٦٩) مليار دولار سنوياً كإيرادات فوائد! . لذلك تعتمد هذه البنوك على المستهلكين؛ لإنفاق أموال ليست لديهم.

قروض السيارات وعقود الإيجار: ارتفع إجمالي قروض السيارات والإيجارات المستحقة للسيارات الجديدة والمستعملة في الربع الأول بمقدار ٤٤.٥ مليار دولار مقارنة بالعام الماضي، أو بنسبة ٤٪، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ ١.١٦ تريليون دولار، على الرغم من انخفاض مبيعات السيارات الجديدة في الربع الأول بنسبة ٣.٢٪، وعلى الرغم من وجود بعض القوة في مبيعات السيارات المستعملة؛ فإن الزيادة في الاقتراض سببها ارتفاع أسعار معاملات السيارات الجديدة والمستعملة، وارتفاع متوسط نسبة القروض إلى قيمتها وطول متوسط مدتها.

قروض الطلاب: ارتفعت قروض الطلاب بنسبة ٤.٩٪ على أساس سنوي في الربع الأول، أو بمقدار ٧٤ مليار دولار، لتصل إلى رقم قياسي جديد بلغ ١.٦ تريليون دولار. ليتضاعف منذ بداية عام ٢٠١٠. ومن المثير للقلق أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي، بناءً على أحدث البيانات المتاحة من المركز الوطني لإحصاءات التعليم؛ انخفض بنسبة ٧٪ بين عامي (٢٠١٠-٢٠١٦). وبمعنى آخر، إنه رغم تسجيل عدد أقل من الطلاب، فقد عوض استمرار ارتفاع الرسوم الدراسية ارتفاع القروض، علماً أن هذه الصناعة بأكملها تتغذى على تلك القروض الطلابية المضمونة من الحكومة.

وبالعموم؛ ارتفعت الديون الاستهلاكية غير السكنية مجتمعة؛ كالاتمان المتجدد، وقروض السيارات، وقروض الطلاب؛ بمقدار ١٩١ مليار دولار في الربع الأول من العام الماضي؛ لتصل إلى ٤ تريليون دولار، مدفوعة بزيادة قروض الطلاب وقروض السيارات.

علماً أن كل عشرة سنتات من هذا الدين الجديد البالغ ١٩١ مليار دولار تأخذ طريقها إلى الاستهلاك، وبالتالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. لذلك أضافت هذه الزيادة لديون المستهلكين وعلى مدى ١٢ شهراً؛ ١٪ تقريباً إلى الناتج المحلي الإجمالي. لهذا السبب يتعين على المستهلكين إنفاق أموال ليست لديهم.

أما الوجه الآخر لهذه الاحصاءات؛ أن ديون أولئك المدنين بلغ ٤ تريليون دولار، وعليهم أن يدفعوا تلك الديون وفوائدها لجميع الأوقات القادمة، مع نسب التضخم المتزايد.

ديون الشركات

يقوم مجلس الاحتياطي الفيدرالي^١ بحساب إجمالي ديون الأعمال غير المالية، بما فيها ديون الشركات غير المدرجة، وقد لوحظ ارتفاع ديون الشركات الأمريكية، باستثناء ديون البنوك، خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما قد يهد إلى بداية أزمة مالية تالية.

يصل دين الشركات غير المالية إلى ١٥ تريليون دولار. بارتفاع ٤٠٪ عن الذروة السابقة عام ٢٠٠٨.

ويستخدم بنك التسويات الدولية BIS هذا الإجراء لمقارنة كيفية تراكم ديون الشركات مقوماً بعملائها المحلية في مختلف البلدان؛ لتحديد حجمها ديونها النسبي، ويعبر بنك التسويات الدولية عن ذلك بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالعملة المحلية.

ترتيب الدول ذات الأكثر مديونية لشركاتها؛ هي:

- #25 نسبة ديون الشركات الأمريكية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٣.٩٪
- #24 نسبة ديون الشركات الأسترالية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٤.٧٪
- #23 نسبة ديون الشركات التركية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٠.٣٪
- #22 نسبة ديون الشركات البريطانية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٣.٣٪
- #21 نسبة ديون الشركات في نيوزيلندا إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٣.٨٪
- #20 نسبة ديون الشركات في النمسا إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٩.٩٪
- #19 نسبة ديون الشركات في إسبانيا إلى الناتج المحلي الإجمالي ٩٣.٧٪
- #18 نسبة ديون الشركات في تشيلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٩٦.٣٪
- #17 نسبة ديون الشركات في كوريا الجنوبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠١.٢٪
- #16 نسبة ديون الشركات اليابانية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠١.٢٪
- #15 نسبة ديون الشركات في البرتغال إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠١.٤٪
- #14 نسبة ديون الشركات الدنماركية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١١.٨٪
- #13 نسبة ديون الشركات الكندية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١٣.٢٪

📖 سياسة الصين تجاه ديون شركاتها

يقوم بنك التسويات الدولية أيضاً بتحويل ديون العملة المحلية إلى دولارات، بحيث يمكن مقارنة إجمالي الديون من بلد إلى آخر. وديون الشركات الأمريكية البالغة ١٥ تريليون دولار، مقارنة بديون الشركات الصينية البالغة ١٩.٧ تريليون دولار.

لكن ذلك انخفض من ٢١.١ تريليون دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٨، وعندها أصبحت السلطات الصينية حادة بشأن تخفيض قيمة قطاع الشركات. وقد حدث التراكم الوحشي لديون الشركات في الصين خلال ١٢ عاماً فقط.

على الرغم من نمو الاقتصاد الصيني بوتيرة أسرع بكثير من الاقتصاد الأمريكي، إلا أنه لا يزال أصغر قليلاً من الاقتصاد الأمريكي، عند قياسه بالناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي. ومن بين الاقتصادات الكبرى، فإن نسبة ديون الشركات إلى الناتج المحلي الإجمالي للصين لا تضاهي. ويلاحظ آثار الجهود التي تبذلها الصين لتقليل حجم ديون قطاع الشركات، حيث انخفضت نسبة ديون شركاتها إلى إجمالي ناتجها المحلي إلى ١٥٢.٩٪.

^١ Wolf Richter, The Countries with the Most Monstrous Corporate Debt Pileups, 23-3-2019, [link](#)

- #12 نسبة ديون الشركات السنغافورية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١٤.٩٪
- #11 نسبة ديون الشركات الفنلندية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١٥.١٪
- #10 نسبة ديون الشركات السويسرية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١٨٪
- #9 نسبة ديون الشركات النرويجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٣٥.٤٪
- #8 نسبة ديون الشركات الفرنسية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٤٣.٦٪
- #7 نسبة ديون الشركات الصينية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٥٢.٩٪
- #6 نسبة ديون الشركات السويدية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٥٨.٢٪
- #5 نسبة ديون الشركات البلجيكية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٦١.١٪
- #4 نسبة ديون الشركات الهولندية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٧٠.٨٪
- #3 نسبة ديون الشركات الأيرلندية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٩٥.٣٪
- #2 نسبة ديون الشركات في هونغ كونغ إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٢٢.٩٪
- #1 نسبة ديون الشركات في لوكسمبورج إلى إجمالي الناتج المحلي ٢٢٢.٩٪
- إن هذا التوجه يختتم فصلاً آخر في ملحمة الديون العالمية المدهشة.**

الديون الدولية - الحكومية -

📖 للاطلاع على ديون الشركات وترتيب الدول على أساس

ديون حكوماتها

- ديون الشركات غير المالية على أساس نسبته من ناتجها المحلي (رابط).
- على ترتيب الدول على أساس ديون حكوماتها نسبة لناتجها المحلي (رابط).

إنه بتتبع الديون الأمريكية وغير الأمريكية التي تلقي بظلالها على مختلف الحكومات في العالم يمكن معرفة حجم كتلة الديون المتزايدة عالمياً.

أولاً: الديون الأمريكية: يتأرجح إجمالي الدين القومي الأمريكي ارتفاعاً وانخفاضاً، وكمثال؛ فقد ارتفع من ١.٥

تريليون دولار إلى ٢٢ تريليون دولار في ٣٠ يناير ٢٠١٨؛ فمن هم مشترو هذا الدين؟

إنه بالرجوع إلى تقرير [وزارة الخزانة](#) الصادر في كانون ثاني ٢٠١٩، والذي قسّم مشتري الدين القومي الأمريكي إلى فئتين:

- البنوك المركزية الأجنبية والهيئات الحكومية.
 - مستثمرو القطاع الخاص كصناديق التحوط الأجنبية، والبنوك، والأفراد، الخ.
- فإن مشتري الدين الأمريكي - الأضخم في التاريخ - يتوزعون كآلاتي ١:

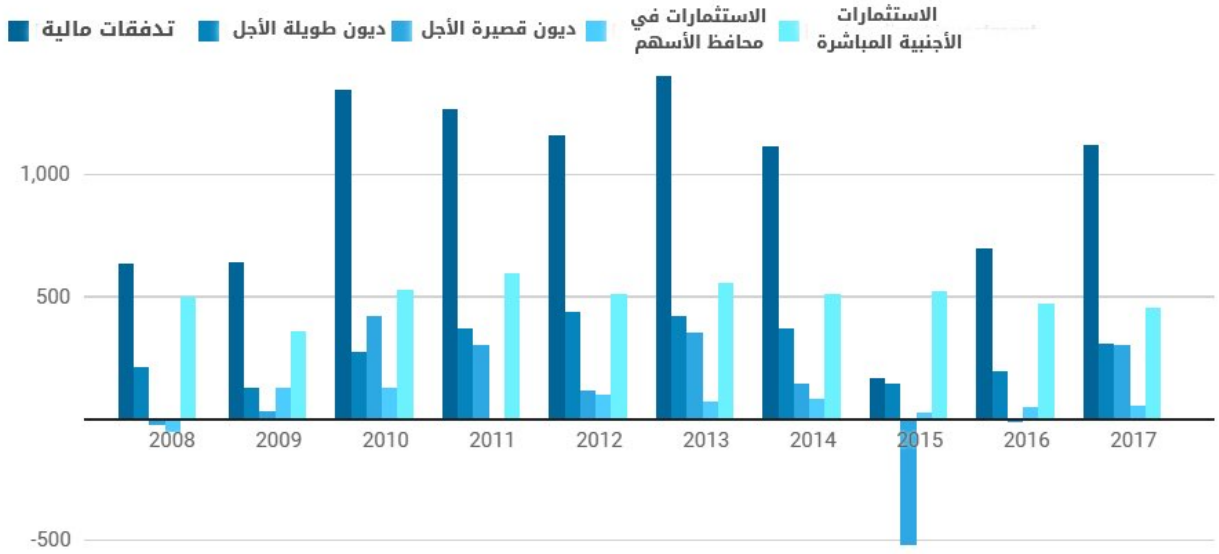
١ Richter, Wolf, Who Bought the Gigantic \$1.5 Trillion of New US Government Debt Issued over the Past 12 Months?, 31.01.2019, [link](#).

- انخفاض الأهمية النسبية للصين واليابان كأكبر دائنين أجنيين للولايات المتحدة، فالصين تملك ٥.١٪ من إجمالي الدين المحلي الأمريكي، واليابان ٤.٧٪.
- هناك ثمانية دائنين كبار، معظمها ملاذات ضريبية للشركات الأجنبية والكيانات الفردية؛ فبلجيكا هي موقع غسيل الأموال الأوروبية Euroclear تحمل حوالي ٣٢ تريليون دولار من الأصول في حسابات ائتمانية، إضافة إلى: البرازيل، أيرلندا، المملكة المتحدة، سويسرا، لوكسمبورغ، جزر كايمان، هونغ كونغ.
- أصحاب العملات الأجنبية (من القطاعين الرسمي والخاص).
- بنك الاحتياطي الفيدرالي.
- الكيانات الحكومية الأمريكية كصناديق المعاشات التقاعدية، الضمان الاجتماعي.
- البنوك الأمريكية (أصحاب الحيازات الكبيرة) وصناديق التحوط وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المشتركة والمؤسسات الأخرى إلى جانب المستثمرين الأفراد.
- ثانياً: **الديون الدولية غير الأمريكية**: أصدر البنك الدولي تقريراً بإحصاءات الديون الدولية لعام ٢٠١٩، الذي أوضح ارتفاع إجمالي الديون الخارجية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بواقع ١٠٪ في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٧.١ تريليون دولار، وهي وتيرة أسرع لتراكم الديون مقارنة بالزيادة البالغة ٤٪ في عام ٢٠١٦. وقد اشتمل التقرير على الفقرات التالية:
- ارتفع صافي التدفقات المالية الوافدة (الاقتراض وحقوق الملكية) إلى البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل إلى ٦١٪ في عام ٢٠١٧ إلى أعلى مستوى له في ثلاث سنوات، مدفوعاً بانتعاش في صافي تدفقات الديون الوافدة. **وهذا بمثابة مؤشر لتدحرج كرة الثلج، يستدل منه على توقع منطقة حدوث الأزمة.**
- ارتفع صافي التدفقات المالية إلى ١.١ تريليون دولار في عام ٢٠١٧، وهو مستوى لم يُسجل منذ عام ٢٠١٣. وكان هذا التعافي في مجموع صافي التدفقات المالية نتيجة لارتفاع صافي الاقتراض من ١٨١ مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٦٠٧ مليارات دولار في عام ٢٠١٧، وهو ما يتجاوز صافي تدفقات الاستثمارات في محافظ الأسهم لأول مرة منذ عام ٢٠١٣. وقد ساهم ارتفاع حاد في تدفقات الديون طويلة وقصيرة الأجل في هذه الزيادة. وانكششت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حقوق الملكية، التي كانت تُعد لوقت طويل المكون الأكثر استقراراً ومرونة في التدفقات المالية للعام الثاني على التوالي، حيث تراجعَت ٣٪ أخرى في عام ٢٠١٧. علماً

١ البيانات المفتوحة، البنك الدولي، [Link](#)

التدفقات المالية الوافدة إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، 2008 - 2017

بمليارات الدولارات

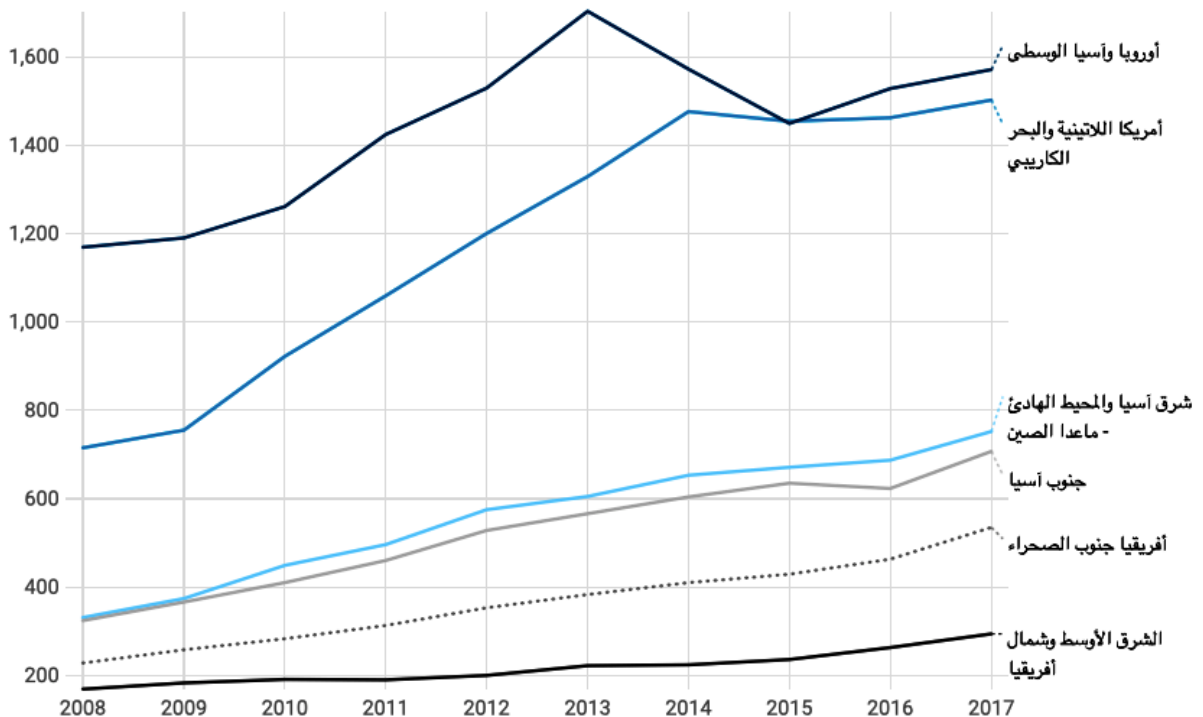


المصدر: نظام إبلاغ البلدان المدينة عن ديونها التابع للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية. الحصول على البيانات. تم إعدادها باستخدام Datawrapper.

بأنه لولا تدفقات هذه الاستثمارات لأصبحت التدفقات المالية أكثر تقلباً. وفي المقابل، ارتفعت تدفقات الاستثمارات الوافدة في محافظ الأسهم إلى ٥٧ مليار دولار، وهي زيادة بنسبة ٢٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٦.

أرصدة الديون الخارجية

الاتجاهات الإقليمية، 2008 - 2017، بمليارات الدولارات



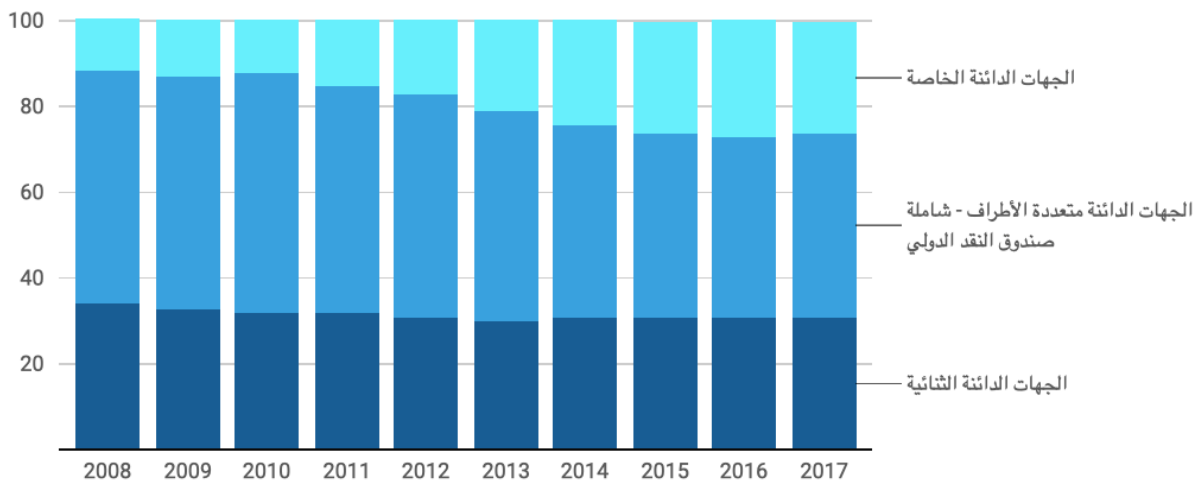
تحميل البيانات • المصدر: نظام إبلاغ البلدان المدينة عن ديونها التابع للبنك الدولي وبنك التسويات الدولية. الحصول على البيانات

– إن تفاوت الاتجاهات الإقليمية في مستوى تراكم الديون الخارجية في عام ٢٠١٧، تمثل بازدياد حجم الديون الخارجية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بوتيرة أسرع من البلدان الأخرى منخفضة ومتوسطة الدخل في المناطق الأخرى في عام ٢٠١٧؛ فارتفع حجم رصيد الديون الخارجية المجمع ١٥.٥٪ من العام السابق إلى ٥٣٥ مليار دولار. ويعزى جانب كبير من هذه الزيادة إلى ارتفاع حاد في حجم الاقتراض لدى نيجيريا وجنوب أفريقيا، وهما اثنان من أكبر اقتصادات المنطقة، حيث ارتفعت أرصدة ديونهما الخارجية ٢٩٪ و ٢١٪ على الترتيب.

كما شهدت اقتصادات جنوب آسيا زيادة في أرصدة ديونها الخارجية بلغت ١٣.٣٪ في المتوسط، ولعبت بنغلاديش (٢٣٪) وباكستان (١٧٪) دورا كبيرا في ذلك. وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة في أرصدة ديونها الخارجية بلغت ١١.٧٪، حيث شهدت مصر في عام ٢٠١٧ زيادة قدرها ٢٣٪، في

البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط

%، تكوين الجهات الدائنة لأرصدة الديون الخارجية، 2008 - 2017



تحميل البيانات * المصدر: نظام إبلاغ البلدان المدينة عن ديونها التابع للبنك الدولي. الحصول على البيانات

حين شهد لبنان زيادة قدرها ٥٪. وزادت أرصدة الديون الخارجية في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ بخلاف الصين بنسبة بلغت ٩.٣٪ في المتوسط، وارتفعت أرصدة الديون الخارجية ٢.٥٪ في منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام ٢٠١٧.

– هيئات القطاع العام في أشد بلدان العالم فقرا؛ اقتضت من جهات خارجية على نطاق واسع في عام ٢٠١٧ على الرغم من تصاعد المخاوف بشأن القدرة على الاستمرار في تحمل الديون. وبلغت ارتباطات القروض الجديدة

في القطاع العام في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط ٤٣ مليار دولار؛ وبالوقت الذي لا تزال الجهات الدائنة الرسمية تشكل النسبة الأكبر (حوالي ٧٥٪) من أرصدة الديون الخارجية، فإن الاقتراض من جهات الإقراض الخاصة يعد أسرع مكونات الديون نموًا. وارتفعت الالتزامات الخارجية لجهات الإقراض الخاصة إلى ٨٣ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٧، وهو ما يعادل ٢٦٪ من الديون الخارجية طويلة الأجل. ومازالت جهات الإقراض متعددة الأطراف أكبر مجموعة دائنة على الرغم من تراجع حصتها من الديون الخارجية طويلة الأجل من ٥٣٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٣٪ بنهاية عام ٢٠١٧. ومن بين البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط وعددها ٥٩ بلداً، استحوذ ١٢ بلداً منها على ٦٥٪ من أرصدة الديون الخارجية بنهاية عام ٢٠١٧. وكانت بنغلاديش الأكبر اقتراضاً من هذه البلدان، حيث بلغ مجموع ديونها الخارجية ٤٧.٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٧، ثم إثيوبيا (٢٦ مليار دولار)، فغانا (٢٢ مليار دولار)، والسودان (٢١.٧ مليار دولار).

إذاً طبيعي أن يُشرعن الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية العالمية سرقة الناس، بعد أن مهدوا لذلك بإشاعة ثقافة الديون بين الأفراد والشركات والحكومات على حد سواء. أما الخروج من دوامة الديون وكسر حلقتها فأمر غير ممكن لأنها دوامة تغذي نفسها بنفسها وتُسرع حركتها باستمرار لتطحن كل ما يقع في طريقها. وشتان شتان بين الاستقرار الذي سعت إليه الشريعة الإسلامية وبين تلك النظم التي تخلق ضوابطها بأيديها ثم تعدلها حسبما ترى أنها مصلحة للبعض.

لقد قزز الإسلام أفراداً من استمراء الديون؛ خلال أعوامه الثلاثة عشر المكية لأنها كانت فترة تربية وتحضير وتهيئة، ثم أوجد الحلول المؤسسية للقضاء على الديون في مرحلة نشوء الدولة في المدينة المنورة التي استمرت عشرة أعوام؛ من خلال مؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف اللتان تعبران عن مشاركة المجتمع المدني، كما أشرك مؤسسة بيت المال في ذلك تعبيراً عن مشاركة القطاع الحكومي في تلك الحلول التي تحد من انتشار الديون وانتشار آثامه وآثاره الضارة التي يعبر عنها بالمخاطر الائتمانية؛ فكانت الحلول التربوية أولاً والمؤسسية ثانياً، وكلاهما يحتاج الآخر ويكمله. فشتان شتان بين اقتصاد يضبط حركة أفراده وشركاته وحكوماته، وبين أنظمة تحكمها البرغماتية المنفعية.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢١ ذي القعدة ١٤٤٠ هـ الموافق ٢٤ تموز (يوليو) ٢٠١٩ م